الريادة الاجتماعية في لبنان

مقترح إطار سياساتي

تُعرّف الريادة الاجتماعية على أنها أي ظاهرة تسعى من خلالها مجموعة من المواطنين إلى معالجة المشاكل الاجتماعية و/أو البيئية في مجتمعها بطريقة مبتكرة ومستدامة عبر استخدام الموارد المحليّة من أجل توليد منتجات أو خدمات تدرّ الإيرادات، وإعادة استثمار الأرباح لرفع مستوى التأثير في المجتمع.

تؤدّي المؤسسات الاجتماعية بصفتها نموذجًا مختلطًا للأعمال الهادفة «دورًا مهمًّا في تحفيز التنمية المستدامة والشاملة، والتصدّي لعدم المساواة، والمساعدة على معالجة بعض أكبر التحديات التي ترمي إليها أهداف التنمية المستدامة للأمم المتّحدة».

تشير التجربة الدولية إلى أن الريادة الاجتماعية تعزز الشراكة، والتعاون والشفافية وتساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على الصعد المحليّة والإقليميّة والوطنيّة.

منافع الريادة الاجتماعية

التصدّي للتفاوت في تأمين الخدمات عبر القطاعات. تجد المؤسّسات الاجتماعية حلولًا للاحتياجات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي غالبًا ما لا تأمّنها السلطات العامّة.

الزيادة من ديناميكية الاقتصادات المحليّة عبر تطوير منتجات وخدمات مبتكرة جديدة، واستهداف الأسواق ذات الخطورة المرتفعة والقطاعات التي تشكّل تحدّيًا بالنسبة للمؤسسات التقليديّة العامّة والخاصّة التي تقدّم الخدمات.

إتاحة تأمين منتجات وخدمات مستدامة وعالية الجودة على المستويين المحلّي والوطني. تؤمن المؤسسات الاجتماعية الاستخدام المستدام للموارد المحليّة وتتّسم في الوقت عينه بحسّ المسؤولية والوعي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تعزيز القدرة على الصمود، وتحسين فرص العمل ومكافحة الفقر عبر تشجيع انخراط المواطنين في المبادرات الاجتماعية-الاقتصادية المستدامة على الصعيدين المحلّي والوطني.

تحسين التماسك الاجتماعي والتخفيف من حدّة عدم الاستقرار الاجتماعي بحيث أن المؤسسات الاجتماعية تُعنى بأوجه عدم المساواة، والإقصاء الاجتماعي، والاحتياجات الاجتماعية الخاصة بالمجتمعات المهمّشة.

تشجيع الحوكمة الشاملة والممارسات الشفافة عبر المنظمات بحيث أن المؤسسات الاجتماعية تهدف إلى تأمين الآليات التشاركية للأطراف الفاعلة و/أو للمستفيدين.

رفع مستوى التعاون والشراكة بين المؤسسات الاجتماعية والحكومة إذ تهدف الجهود المشتركة إلى معالجة الاحتياجات ذات الأولوية وبالتالي تقلّص الإنفاق العام.

استعادة ثقة المواطنين بخدمات الدعم العام، والمؤسسات ونظام الحوكمة.

المقاييس

جرى تطوير عدد من المقاييس لتحديد المؤسسات الاجتماعية بصورة أفضل في السياق اللبناني، وتشمل هذه المقاييس ثلاثة أبعاد:

النتائج الاجتماعية

ينظر هذا المقياس في النتائج الاجتماعية والابتكارات التي تحقّقها المؤسسة الاجتماعية في ظل السياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والثقافي في البلد.

هيكلية الحوكمة المعتمدة

ينظر مقياس الحوكمة في الآلية الخاصة بالشمولية والشفافية والمشاركة داخل المؤسسة الاجتماعية.

استدامة المؤسسة الاجتماعية

ينظر المقياس الثالث في نموذج العمل الذي تتّبعه المؤسسة الاجتماعية حرصًا على استدامتها الماليّة وينظر أيضًا في كيفية استفادتها من الموارد الطبيعيّة والبيئيّة.

يمرّ لبنان بأزمة اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية شديدة تدفع البلد إلى حالة من الاضطراب العميق. وتزداد فيه التحدّيات وأوجه عدم المساواة. وترتفع نسبة البطالة، والفقر، ويتدهور مستوى المعيشة في جميع أنحاء لبنان.

27%*

يعيش 27٪ من الناس في الفقر بأقلّ من 8.5 دولار يوميًّا و255 دولار شهريًّا.

* في ظلّ الأزمة الحاليّة، يتوقّع البنك الدولي أن يصل معدّل الفقر سيصل إلى 50٪ في عام 2020 (تشرين الثاني 2019)

25%*

تبلغ نسبة البطالة 25 ٪، ونسبة الشباب (ما دون 25 سنة) العاطلين عن العمل 37٪.

* في ظلّ الأزمة الحاليّة، تدّعي مصادر غير رسمية أن معدل البطالة بلغ 40٪ في عام 2020.

88.37%

ويصل مؤشر التلوّث إلى 88.37٪، وقد احتلّ البلد المرتبة الخامسة من بين البلدان الأكثر تلوثًا

فتتمثّل الريادة الاجتماعية بنموذج عالمي اعتمدته دول عديدة في العالم للتصدّي للتحدّيات الاقتصادية والبيئية ولخلق فرص العمل للمجموعات المهمّشة بوجه خاص.

فعلى سبيل المثال، ثمة 70 ألف مؤسسة اجتماعية في المملكة المتّحدة تساهم في الاقتصاد بما يعادل 40 مليار دولار أميركي وفي توظيف ما يقارب مليار شخص.

	المملكة المتّحدة	إيطاليا	كوريا الجنوبية	كينيا
إجمالي الناتج المحلّي %	3% (ثلاث أضعاف حجم الصناعة الزراعية)	15%	3%	45%
معدّل التوظيف %	5%	10%	0.05%	

لا توجد أية صيغة قانونية خاصة لإنشاء المؤسسات الاجتماعية في لبنان، ولذلك يستعين روّاد الأعمال الاجتماعية بصيغ قانونيّة قائمة لإنشاء المؤسسات على أنها منظمات غير حكوميّة، أو شركات تجارية، أو تعاونيّات. تتناول المؤسسات الاجتماعية في لبنان مسائل مرتبطة بقطاعات مختلفة بما فيها البيئة والصحّة والزراعة والتربية والأعمال الحرفيّة.

في دراسات حديثة، تضمنت الأنشطة الرئيسية للمؤسسات الاجتماعية في إيطاليا والمملكة المتحدة ما يلي:

أنشطة المؤسسات الاجتماعية	المملكة المتحدة 2017	إيطاليا 2011
الرعاية الاجتماعية	8%	27%
التنمية الاقتصادية	21%	16%
الصحة	8%	12%
التعليم والأبحاث	11%	19%
الثقافة والترفيه	7%	19%
بيئة	7%	2%

لا بدّ من تأمين بيئة حاضنة تعزّز قدرات المؤسسات الاجتماعية بغية تمكينها من تحقيق كامل إمكانياتها سعيًا لمواجهة التحدّيات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتشجيعًا لزيادة التماسك والشموليّة داخل المجتمع. وبالواقع، فإن توفير الإطار القانوني يعود بالمنفعة على المؤسسات الاجتماعية ومجال الريادة الاجتماعية والمواطنين والحكومة بصورة عامّة. ومن شأن هذا التمكين أن يساعد على تنظيم القطاع، والمواءمة بين المتطلّبات والممارسات، وتشجيع تأثير المؤسسات الاجتماعية ونموها الناجح، والحدّ من مخاطر الانتهاك، وتشجيع التعاون الفعّال مع الحكومة.

تم إصدار هذا المنشور بدعم مالي من الإتحاد الأوروبي من خلال الصندوق الائتماني الإقليمي للاستجابة للأزمة السورية (صندوق «مدد»). مشروع بدائل هو المسؤول الوحيد عن مضمونه وهو لا يعكس بالضرورة وجهات نظر الإتحاد الأوروبي.

قامت مجموعة بيوند بتطوير مسوّدة السياسة هذه بعد قيامها بتيسير عمليّة استشاريّة بين الشركات الناشئة والجهات الفاعلة في النظام البيئي للريادة الاجتماعية في لبنان.

beyond GROUP

Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

النجدة NAJDEH

UTOPIA
a challenging step toward social justice

OXFAM

بدائل BADAEL

الإطار القانوني المقترح

استنادًا إلى تحليل مفصّل للسياسات المكنة بشأن الريادة الاجتماعية، يقدّم الاقتراح **نموذجًا نمطيًّا على أساس الأهليّة** يُعتبر الأكثر ملائمةً لرواد الأعمال الاجتماعية في لبنان، لا سيما أنه لا يقصي أي من المؤسسات الاجتماعية القائمة والفاعلة في لبنان تحت إطار قانوني آخر، ولا يجبرها على إعادة التسجيل تحت إطار قانوني مختلف. وبالفعل، تشير تجربة المؤسسات الاجتماعية القائمة أن ثمة تفاوت بينها. لذلك من المقترح وضع **نموذج تصنيف يتألّف من ثلاث مستويات، ويراعي المؤسسات الاجتماعية الناشئة والطامحة، بالإضافة إلى المؤسسات الاجتماعية القائمة والتي قد يتحسّن أداؤها إذا أُتيحت لها حوافز إضافية.**

ويميّز نموذج التصنيف ثلاثي المستويات المؤسسات الاجتماعية بناءً على مقاييس تستند إلى التعريف الوارد في الفقرة السابقة: الأثر الاجتماعي، والحوكمة، والاستدامة. فيضع المتطلبات الأساسية للمؤسسات الاجتماعية (المستوى الأول). وإذا استوفت المؤسسة شروطًا إضافية تنتقل إلى درجة الأهليّة الأعلى: المؤسسات الاجتماعية المحسّنة (المستوى الثاني) أو المؤسسات الاجتماعية الأكثر تأثيرًا (المستوى الثالث).

وبناءً على ذلك، يمنح نظام التصنيف ثلاثي المستويات **حوافز تختلف مع اختلاف درجات الأهليّة الثلاثة، ويقوم بالتالي بتحفيز المؤسسات الاجتماعية بحسب المستويات المختلفة، خصوصاً تلك الأكثر تقدماً، كي تطمح إلى درجات أعلى من الحوافز، ومن التأثير في المجتمع، ومن الاستدامة.**

تُستمدّ المتطلبات من التعريف الوارد أعلاه ومن النماذج المختلفة المعتمَدة على الصعيد العالمي. غير أنه **بهدف تكييف إطار العمل مع السياق اللبناني، أُعطيت أهمية أكبر لمقياسي الحوكمة والاستدامة**، من خلال تحديد معايير تعكس الحاجة إلى درجات عالية من الشفافية والإدماج، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير على تحقيق الإيرادات من خلال الأنشطة التجارية بغية ضمان الاستقرار والاستقلالية عن الجهات المانحة.

وتتدرّج الحوافز ويختلف نوعها تبعًا لدرجة الأهليّة، فتتراوح من الحوافز التي ترتبط بدعم الجهات الفاعلة في المجال إلى حوافز من طرف الحكومة المركزيّة تتعلّق بالشؤون الضريبيّة وبإقامة الشبكات. وقد أعدّت قائمة بالحوافز وما زالت قيد التقييم.

عناصر التأهّل

		م1	م2	م3
	سنوات العمل	سنتين من العمل على الأقل		
الأثر الاجتماعي	المهمة الاجتماعية	ذكر المهمة الاجتماعية كهدف أساسي ضمن النظام الداخلي		
	توظيف أشخاص من الفئات المحرومة	تقييم الأثر الاجتماعي وتقديم تقرير عنه [خلال عامين من التأهّل]		
	تقييم الاثر الاجتماعي	5% توظيف 5% من الأشخاص من الفئات المحرومة		20% توظيف 20% من الأشخاص من الفئات المحرومة
الحوكمة	الاشراك	توقيع ونشر بيان غير تمييزي فيما يتعلق بالجنسية والعرق واللون والدين والجندر والتعبير عن الجندر والعمر والإعاقة والوضع الزوجي والحالة الاجتماعية والاقتصادية وما إلى ذلك.		
	اتخاذ القرارات			ادراج آليات تتيح مشاركة الأطراف الفاعلة والمستخدمين في اتخاذ القرارات في النظام الداخلي [المؤسسات التجارية] ادراج قيود على حكم الأغلبية في القرارات المتعلقة بالعناصر الأساسية للمؤسسات الاجتماعية
	الملكية	غالبية الأسهم لا تعود ملكيتها لشركة تجارية قائمة		
	التقرير المالي	[المنظمات غير الحكومية والتعاونيات] اعتماد آليات التقرير المالي المحددة للشركات التجارية - نماذج التقرير المالي الشائعة		
	الشفافية الإلكترونية	نشر التقارير المالية وتقارير الأثر الاجتماعي		
الاستدامة	الاكتفاء الذاتي المالي	20% استرداد ما لا يقل عن 20٪ من التكاليف من خلال الأنشطة التجارية	40% استرداد ما لا يقل عن ٤٥٪ من التكاليف من خلال الأنشطة التجارية	60% استرداد ما لا يقل عن 60% من التكاليف من خلال الأنشطة التجارية
	توزيع الأرباح	50% توزيع 50٪ من الربح كحد أقصى	30% توزيع 30% من الربح كحد أقصى	15% توزيع 15% من الربح كحد أقصى

الحوافز

البيئة الحاضنة	• الاستفادة من دعم الخدمات الإدارية عبر البيئة الحاضنة للريادة الاجتماعية • الاستفادة من قنوات التسويق عبر البيئة الحاضنة للريادة الاجتماعية • الاستفادة من الدعم الإرشادي والتدريبي عبر البيئة الحاضنة للريادة الاجتماعية • الاستفادة من أدوات التمويل عبر البيئة الحاضنة للريادة الاجتماعية • الاستفادة من منصة خاصة بالمؤسسات الاجتماعية للتواصل والوصول إلى الأسواق	• الاستفادة من الأسواق والشراكات الدولية • جائزة المؤسسة الاجتماعية النموذجية
القطاع العام	• خفض تكلفة التأسيس • افضلية للاستفادة من أدوات التمويل عبر البنك المركزي وغيره • الإعفاء الضريبي على المنح	• الحوافز الضريبية - إعفاء ضريبي على الربح إذا أُعيد استثماره بالكامل • الحوافز الضريبية لمستثمري الأسهم [حتى سقف معيّن] • الاستفادة من الأسواق والشراكات الدولية • الإعفاء من ضريبة 7,5 بالمائة للعاملين المستقلّين • إعفاءات من رسوم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي • أفضلية في مناقصات القطاع العام في القطاعات ذات الأولوية